

Distr.: General
28 November 2011
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الذي أصدره رئيس المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، والذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بصفة منتظمة على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى الحالة في ذلك البلد.
- ٢ - ويستند هذا التقرير إلى تقرير سابق (S/2011/311) المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، وهو يقدم آخر المستجدات عن التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي خلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.
- ٣ - وفيما يلي الأحداث البارزة التي وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير: (أ) عقد انتخابات تشريعية فرعية في ٤ أيلول/سبتمبر، قاطعتها المعارضة؛ (ب) إحراز تقدم كبير على صعيد نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد، رغم استمرار عدم اتضاح التوقعات بشأن إعادة إدماجهم؛ (ج) تعهّد آخر جماعة من الجماعات المسلحة المحلية التي ليست طرفاً في اتفاق ليرفيل للسلام الشامل المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بالانضمام إليه؛ (د) تدهور الحالة الأمنية في شمال شرق البلد عقب نشوب صدامات بين جماعتين مسلحتين؛ (هـ) إحراز تقدم محدود جداً في عملية إصلاح القطاع الأمني رغم كون هذا الإصلاح موضوع إحدى التوصيات الأساسية للحوار السياسي الشامل المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (و) عقد اجتماع المائدة المستديرة للشركاء في بروكسل



يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١؛ (ز) احتدام التوترات الاجتماعية والاقتصادية في العاصمة.

ثانياً - الحالة السياسية

٤ - أبطلت المحكمة الدستورية ما يقرب من ٢٠ في المائة من نتائج الانتخابات التشريعية المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير و ٢٧ آذار/مارس بسبب وجود مخالفات، وقررت أن تعاد الانتخابات في ١٣ موضعاً، وأن تُجرى الانتخابات التي لم تُعقد في بوار. ونظراً لغياب اللجنة الانتخابية المستقلة التي كان قد تم حلّها في أعقاب الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، أنشأ وزير الداخلية وشؤون اللامركزية في ١٤ تموز/يوليه لجنة انتقالية للانتخابات تتولى مسؤولية القيام بما يلي: (أ) إعداد وتنظيم الانتخابات التشريعية الفرعية في الدوائر الانتخابية التي لم تُجر فيها انتخابات وعددها ١٤؛ (ب) صياغة إطار قانوني لإنشاء الأمانة التقنية الدائمة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات مستقبلاً؛ (ج) تنقيح قانون الانتخابات، استناداً إلى الدروس المستفادة خلال الانتخابات المعقودة في وقت سابق من هذا العام.

٥ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أُجريت الانتخابات الفرعية بسلام في الدوائر الانتخابية الـ ١٤. وقاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات الفرعية، ومن بينها الائتلاف المعروف باسم جبهة إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها لعام ٢٠١١. وأعلنت اللجنة الانتقالية للانتخابات عن النتائج في ٧ أيلول/سبتمبر، وأكدت المحكمة الدستورية النتائج في ١٣ دائرة انتخابية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأعلنت بطلان الانتخابات التي أُجريت في بوار التي تقرر إعادة إجرائها. وقد فاز الحزب الحاكم كونا نا كوا بسبعة مقاعد، والمرشحون المستقلون بثلاثة مقاعد، والأحزاب التابعة لحزب كونا نا كوا بمقعدين. وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم السابق، حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى قاطع الانتخابات، فقد رشح أحد أعضائها نفسه وفاز بمقعد. وبعد هذه الانتخابات، أصبح تشكيل الجمعية الوطنية وعدد مقاعدها ١٠٤ مقاعد كالتالي: حزب كونا نا كوا، ٦٢ مقعداً؛ والمرشحون المستقلون، ٢٨ مقعداً؛ والأحزاب التابعة لحزب كونا نا كوا، ١١ مقعداً؛ وحركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى، مقعدان؛ وحزب التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى، مقعد واحد. وتضم الجمعية ١٣ امرأة. وقد حاز حزب كونا نا كوا والأحزاب التابعة له على أغلبية كبيرة من مقاعد الجمعية، حيث حصل على ٧٣ مقعداً من ١٠٤ مقاعد. وأصبح لدى الحكومة، بما لها من أغلبية في البرلمان، مجالاً كبيراً لتنفيذ برنامجها الذي عرضه رئيس الوزراء، فوستن أرشانش تواديرا على الجمعية الوطنية في ١٨ أيار/مايو.

٦ - وتركز الحكومة حالياً على إصلاح قانون الانتخابات وإنشاء هيئة دائمة لإدارة الانتخابات. وفي الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مشروع المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم جولة دراسية لوزير الداخلية وشؤون اللامركزية والموظفين في وزارته، زاروا فيها بنن والسنغال وغانا والكاميرون وكندا، وذلك لتعلم أفضل الممارسات المستخلصة من خبرة تلك البلدان في إنشاء وتطوير القدرات اللازمة للإدارات الانتخابية الاحترافية الجامعة.

٧ - وقامت ممثلي الخاصة، بدعم من ممثل أقدم في شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، بعقد سلسلة من الاجتماعات في آب/أغسطس مع بعض أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بمن فيهم زعماء الأغلبية الرئاسية والمعارضة، ورئيس الجمعية الوطنية، وممثلو منظمات المجتمع المدني، وأعضاء السلك الدبلوماسي بغية استطلاع آرائهم بشأن العملية الانتخابية والإصلاحات الانتخابية ولتحديد المجالات التي تتفق بشأنها الآراء. وقد استشفت ممثلي الخاصة من واقع الاجتماعات المعقودة مع أعضاء ائتلاف جبهة إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها أنهم مستعدون للمشاركة في حوار مع الحكومة، رغم استمرارهم في المطالبة بإعادة الانتخابات التشريعية إذ أنهم يعتقدون أنه لن تتمكن أي حكومة أن تخفف من حدة التوتر السياسي وتحقق إصلاحات انتخابية مجدية، إلا حكومة منتخبة بتوافق الآراء، تضم ممثلين للمعارضة.

٨ - ويوجد حالياً توافق ناشئ في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بأنه ينبغي للإصلاحات الانتخابية أن تُجرى على أساس التراضي وشمول الجميع. ويمكن لعملية تنقيح قانون الانتخابات وإنشاء هيئة دائمة لإدارة الانتخابات أن تكون بمثابة فرصة لتجديد الحوار فيما بين الحكومة والمعارضة بشأن القضايا التي تحظى باهتمام مشترك. وتزعم الحكومة أن تدعو إلى عقد اجتماع مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الإصلاحات الانتخابية بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٩ - ومع ذلك فإن العلاقة بين الحكومة والمعارضة ما زالت تتسم بالصعوبة. وفي ٢٧ آب/أغسطس، زُعم أن تجمعاً نظمه ائتلاف جبهة إلغاء الانتخابات وإعادة إجرائها في بانغي، وأُذن به بتيسير من المكتب المتكامل، تعرّض لهجوم من جانب مؤيدي حزب كونا كوا، أفيد بأنه أسفر عن إصابة سبعة أشخاص وإلحاق أضرار بسيارتين. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، منعت الحكومة حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى من تنظيم تجمع في بانغي بحجة أنها لم تستصدر إذنًا من وزارة الداخلية وشؤون اللامركزية. وانتقد زعماء المعارضة الحكومة بشدة لعدم احترام مبادئ الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك حرية

الاجتماع المنصوص عليها في الدستور. وكان رد الحكومة على ذلك هو أنه ينبغي لأحزاب المعارضة أن تحصل على الإذن الصحيح قبل عقد اجتماعها. وفي هذا الصدد، أبلغ رئيس الوزراء ممثلي الخاصة باعتزام الحكومة توضيح القانون المتعلق بالتجمعات السياسية.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٠ - أدى انعدام سلطة الدولة خارج العاصمة إلى حدوث فراغ أمني خطير في أجزاء كثيرة من البلد. وتعاني قوات الأمن والدفاع الوطنية، التي يُفترض أن تعمل بوصفها المسؤول الرئيسي عن توفير الأمن في المناطق النائية من البلد، من نقص في الموارد وعدم القدرة إلى حد كبير على الوفاء بمسؤولياتها. وما زال يتعين على الحكومة أن تكفل الوجود الأمني الكافي في المناطق التي جرى فيها نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وتفكيك نقاط التفتيش، تنفيذاً للاتفاقات المبرمة بين الحكومة والجماعات المسلحة، وفيما بين الجماعات المسلحة ذاتها. ورغم أن الحالة الأمنية في الغرب ظلت هادئة نسبياً، فقد وقعت في بعض المناطق في الجزء الشرقي من البلد صدامات بين الجماعات المسلحة، وأعمال عنف متفرقة يُزعم ارتكاب جيش الرب للمقاومة لها، رغم تناقص معدلات حدوثها.

١١ - ومن أجل تحسين عملية تبادل المعلومات وجهود التنسيق مع الحكومة وشركائها، حدد المكتب المتكامل جهة اتصال معنية بالأنشطة المتعلقة بجيش الرب للمقاومة، وأنشأ فريقاً عاماً يضم مسؤولين حكوميين، وممثلين للسفارات المعتمدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد طُلب إلى بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تنضم إلى الفريق العامل بوصفها مراقباً.

١٢ - وما زال وجود جماعات مسلحة بما أعداد كبيرة من المحاربين الأجانب يشكل خطراً جسيماً على السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة ككل. وفي ٢٣ أيار/مايو، قام رؤساء تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بتوقيع اتفاق ثلاثي في الخرطوم لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية عن طريق الدوريات المشتركة. ولم يزل يتعين تنفيذ هذا الاتفاق. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٣ - وقد تباينت النتائج المحققة في عملية السلام مع الجماعات المسلحة. ففي ١٢ حزيران/يونيه، قامت الجماعة المسلحة الأخيرة التي ليست طرفاً في اتفاق ليرفيل للسلام الشامل، وهي تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة - وهو تطور يعد خطوة كبرى للأمام نحو تحقيق سلام دائم في البلد.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، انضمت جماعة فرعية تابعة لتجمع الوطنيين، يتزعمها محمد ساليه، إلى اتفاق السلام. بيد أنه في أيلول/سبتمبر، وقعت صدامات بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في مقاطعتي كوتو العليا وفاكاغا، أسفرت عن وقوع خسائر مادية كبرى وخسائر في أرواح العشرات من المتمردين والمدنيين. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، دعا المكتب إلى وقف إطلاق النار فيما بين الجماعات المسلحة وإلى حماية المدنيين. وفي وقت لاحق في ٢٨ أيلول/سبتمبر، قام المكتب بتيسير زيارة لوزير الداخلية وشؤون اللامركزية إلى نديلي وبيراو لمقابلة زعيم تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، عبد الله حسين، وزعيم اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، زكريا دمان. وبعد الزيارة، أُحيلت المسألة إلى الوسيط الوطني، الأسقف بولان بوموديمو، للمتابعة. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وقع المتمرّدون اتفاقاً لوقف إطلاق النار في بانغي تحت رعاية الحكومة والوسيط الوطني، وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - ودعا اتفاق وقف إطلاق النار إلى وقف القتال من جانب الجماعتين، وإزالة جميع نقاط التفتيش، والوقف الفوري لانتهاكات حقوق الإنسان، وانسحاب جميع القوات من بلدة بريا في غضون ثمانية أيام، وتجمّع القوات في مواقع محددة، والتزام تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام بتوقيع اتفاق ليرفيل للسلام الشامل على وجه السرعة. ودعا الاتفاق أيضاً إلى إنشاء آلية تنفيذ من مستويين هما: "لجنة متابعة" على المستوى السياسي، تكون مؤلفة من الوسيط الوطني وممثلين للحكومة وبعثة توطيد السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام والاتحاد الأفريقي؛ و "آلية تحقق" على المستوى التقني، تضم ممثلين للقوات المسلحة الوطنية وبعثة توطيد السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وسارت قافلة للسلام في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في المناطق المتضررة من الاشتباكات، تضم الوسيط الوطني وزعمي الجماعتين المسلحتين وزعماء تقليديين ودينين وبرلمانيين من المناطق المتضررة من النزاع وممثلين لبعثة توطيد السلام والاتحاد الأفريقي والمكتب المتكامل، وذلك لنشر رسائل السلام والتسامح والمصالحة فيما بين المجتمعات المحلية.

١٥ - ورغم الانتقادات الحادة التي وجهتها المعارضة وزعماء المجتمع المدني للحكومة بسبب عدم قدرتها الظاهرة على إعادة تأكيد سيطرتها على الأراضي الوطنية بالكامل وعلى منع تصاعد حوادث النزاعات، فقد أبدت الحكومة التزامها بالتصدي للتحديات الأمنية عن طريق جمع كافة الجماعات المسلحة في إطار عملية السلام من خلال جهود الوساطة والتيسير التي يقودها الوسيط الوطني. وقد استفاد هذا الأخير من الدعم اللوجستي والمشورة الفنية

المقدمة من المكتب المتكامل. وفي هذا الصدد، قامت شعبة السياسات والوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية بنشر فريق في بانغي لمساعدة الوسيط الوطني أثناء المفاوضات الجارية بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام. وسيواصل المكتب المتكامل دعمه النشاط لجهود الوساطة والتيسير الوطنية من أجل تحقيق متابعة فعالة لاتفاق ليرفيل للسلام الشامل، واتفاقات وقف إطلاق النار اللاحقة له.

١٦ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، قام زعيم المتمردين التشادي "الجنرال" بابا لاديه، الذي نصب نفسه على رأس الجبهة الشعبية للإصلاح، وهي جماعة مسلحة موجودة في الجزء الشمالي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام ٢٠٠٨، بتوقيع بيان مع الوسيطين الوطنيين لتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذه الوثيقة، أعلنت الجبهة الشعبية للإصلاح استعدادها للتخلي عن أسلحتها والدخول في مناقشات تفضي إلى توقيع اتفاق للسلام في غضون شهر، على أن يكون من المفهوم أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إعادة ما يقرب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ من عناصرها إلى تشاد. ومنذ تموز/يوليه، أجرى الوسيط الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى رحلات مكوكية بين السلطات التشادية والجبهة الشعبية للإصلاح من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن طرائق تنفيذ البيان. وللأسف الشديد توقفت المحادثات، لأسباب تعود في المقام الأول إلى مسألة الضمانات الأمنية المقدمة بشأن عودة بابا لاديه إلى تشاد.

١٧ - ويطلب أحد فصائل الجماعة المسلحة الذي يُدعى الجيش الشعبي لإعادة إرساء الديمقراطية والذي مقره في منطقة كاغا باندورو، في مقاطعة نانا - غرييزي، بإعادة محاربي الجبهة الشعبية للإصلاح إلى تشاد كشرط مسبق لكي ينزع ذلك الفصيل سلاحه. وفي الوقت نفسه، وردت إفادات بأن الجبهة الشعبية للإصلاح استمرت في شراء الأسلحة وفي عمليات تجنيد واسعة النطاق في المنطقة، بما يخالف الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في ١٣ حزيران/يونيه، ويخل بالتنفيذ السلس لعمليات نزع السلاح والتسريح المتبقية في شمال غرب البلد.

رابعاً - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - أحرز تقدم كبير في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، وذلك عقب بدء أنشطة ذات صلة بالموضوع من قبل الرئيس بوزيزي يوم ٢٥ حزيران/يونيه في شمال غرب البلد، تمثيلاً مع التزام الحكومة بإنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بحلول نهاية عام ٢٠١١. وقد بدأت العمليات في مقاطعة أوهم - بيندي في ١٣ تموز/يوليه، واختتمت في ١١ أيلول/سبتمبر. وجرى نزع سلاح حوالي ٧٧٧ ٤ من مقاتلي الجيش

الشعبي لإعادة الديمقراطية وتسريحهم، بما في ذلك ٣٥٠ امرأة، وتم جمع ٣٥٥٨ قطعة سلاح، بما في ذلك ٣٤٩١ من الأسلحة اليدوية الصنع و ٦٧ من الأسلحة الحربية.

١٩ - وقدمت الحكومة مبلغ ١٠٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (٢٢٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل مقاتل سابق ومبلغ ٢٧٠.٠٠٠ فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لكل قائد منطقة، إضافة إلى مجموعة لوازم إعادة الإلحاق وبديل النقل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أجريت هذه المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح دون أي حوادث أمنية تذكر. وستمثل الخطوة المقبلة في بدء العمليات في منطقة كاغا باندورو لفائدة ١٣٠٠ من مقاتلي الجيش الشعبي لإعادة الديمقراطية و ١٢١ من مقاتلي اتحاد القوات الجمهورية.

٢٠ - وعقب إنشاء الفريق العامل المعني بإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإقرارها في ٨ تموز/يوليه. وعيّن وزير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منسقاً وطنياً لشؤون إعادة الإدماج في ٢٠ تموز/يوليه. وترمي الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج إلى تلبية احتياجات إعادة الإدماج لفردى المقاتلين المسرحين واحتياجات المجتمعات المضيفة، لا سيما من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وأنشطة المصالحة. وتتوخى الاستراتيجية أيضاً إدماج المقاتلين المسرحين في قوات الأمن والدفاع وفي الخدمة المدنية. غير أنه لا يزال من الضروري أن تطور تطويراً كاملاً الصلة القائمة بين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية إصلاح قطاع الأمن. وقد ساهمت الحكومة بالفعل بمبلغ يقدر بـ ٨,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإلحاق.

٢١ - وتبلغ الاحتياجات المالية الإجمالية لاستراتيجية إعادة الإدماج الوطنية ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة: منها مبلغ ٨,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة إعادة الإلحاق ومبلغ ١٩,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة إعادة الإدماج. وهناك حاجة ماسة إلى حشد التمويل في هذا الصدد. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري معاً في مجال حشد الموارد من أجل: (أ) تعزيز قدرة آلية التنسيق الوطنية لإعادة الإدماج المنشأة حديثاً من أجل صياغة برامج إعادة الإدماج وجمع الأموال؛ و (ب) تنفيذ مشاريع لإعادة الإلحاق تتسم بكثافة اليد العاملة، وتعود أيضاً بالفائدة على المجتمعات المضيفة. وفي

هذا الصدد، آمل أن تتسنى إقامة علاقات التآزر المناسبة مع برنامج إنعاش المجتمعات المحلية المقرر أن يموله البنك الدولي وبرنامج المحاور الإنمائية الممول من الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، هناك تحديات هائلة لا تزال قائمة. وأشار تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام إلى اعتزامه الانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سيلزم توفير موارد إضافية لها. وقد حالت الاشتباكات التي وقعت مؤخرا بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام دون البدء بعمليات التحقق من هوية المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم في شمال شرق البلد، وهي عمليات يتوافر لها التمويل.

خامسا - إصلاح قطاع الأمن

٢٣ - لم يحرز أي تقدم يذكر في مجال إصلاح قطاع الأمن في الأشهر الستة الماضية. وهو ما يعزى جزئيا إلى ضعف الأمانة الفنية الدائمة التي أنشئت على الصعيد الوطني للتنسيق بين الوزارات المعنية وكفالة الاتساق فيما بينها. فلا يزال يتعين عليها تصميم استراتيجية وطنية ذات مصداقية وصالحة في مجال إصلاح قطاع الأمن. وكانت الاستراتيجية الحالية قد وضعت في الأصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وجرى تنقيحها لاحقا. وهي تتكون من ١٠ مشاريع منفصلة تغطي بمساهمة مالية محدودة جدا من الحكومة، وتتسم بتركيز غير متوازن على الإصلاح العسكري، دون وجود أي جداول زمنية. ولم يؤد اجتماع المائدة المستديرة بين الشركاء في حزيران/يونيه ٢٠١١ إلى جمع أي موارد إضافية لتمويل أنشطة إصلاح قطاع الأمن على الرغم من أن أصحاب المصلحة اعتبروها مسألة ذات أولوية.

٢٤ - وبناء على طلب ممثلي الخاصة، أجرت إحدى بعثات التقييم استعراضا لمجمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تموز/يوليه. وأوصت البعثة بأن يواصل المكتب المتكامل تعزيز دوره كميسر سياسي عن طريق توسيع نطاق مشاركته مع جهات فاعلة دولية رئيسية في الميدان لتطوير المواقف الدولية والاستفادة منها إلى أقصى حد فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة التي تؤثر على عمليتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ويكتسي هذا أهمية خاصة لكفالة عملية شاملة تؤدي إلى تعزيز وتوطيد رؤية الأمن القومي. ودأبت ممثلي الخاصة على التشديد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني، لا تشارك فيه الحكومة فحسب، وإنما سائر الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية، وذلك بشأن رؤية شاملة واستراتيجية متوسطة الأجل لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

٢٥ - وفي آب/أغسطس، طلب الوزير المنتدب لشؤون الدفاع، الذي يرأس اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، إلى المكتب المتكامل أن يساعد على إحياء عملية إصلاح قطاع الأمن. وردا على هذا الطلب، اقترح المكتب المتكامل خارطة طريق مشفوعة بجدول زمنية وبتحديد واضح للأدوار والمسؤوليات المنوطة بأصحاب المصلحة الوطنيين. وتحدد خارطة الطريق نهجا عمليا لوضع استراتيجيات لكل وزارة من الوزارات المشاركة في إصلاح قطاع الأمن، يتوج باستراتيجية وطنية شاملة. ولا يزال يتعين على السلطات المعنية أن تنظر في هذه الوثيقة، التي تبحث أيضا سبل إعادة الربط بين الجهات الفاعلة الفنية والسياسية المشاركة في إصلاح قطاع الأمن. ويلزم إعادة إقامة حوار ذي مغزى بين السلطات الوطنية والشركاء الدوليين بغرض بناء الثقة المتبادلة وكفالة مصداقية عملية إصلاح قطاع الأمن برمتها وتنسيقها.

سادساً - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٢٦ - في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، قامت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من لجنة بناء السلام والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم اجتماع مائدة مستديرة للشركاء، استضافته حكومة بلجيكا في بروكسل، لعرض الجيل الثاني في ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتبلغ الاحتياجات التمويلية للبرنامج ٩,٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية. وتُجرى مشاورات وطنية حاليا مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما ذلك الجمعية الوطنية، لوضع الصيغة النهائية لورقة الاستراتيجية. واستشرافا للمستقبل، سيكون من المهم للسلطات الوطنية أن تستفيد من هذا الحدث الهام، وأن تتابع بحزم مع شركائها مسألة توفير المساعدة والدعم اللازمين.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصاعدت حدة التوترات الاجتماعية الكامنة في العاصمة. وفي ٣ آب/أغسطس، أُلقي القبض على سبعة من الأفراد العسكريين والدركيين المتقاعدین لقيامهم بنهب مكتب الوسيط الوطني، واحتجازه رهينة إلى جانب سفير الاتحاد الأوروبي، حيث كانوا يطالبون بما يعادل ٣١ شهرا من متأخرات المعاش التقاعدي. وعلاوة على ذلك، بدأ أساتذة الجامعات الساخطون إضرابا للمطالبة بمتأخرات المرتبات التي لم تسدد وبالترتب المناسبة وفقا لمرسوم مؤرخ أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، عُلق الإضراب لفترة ستة أشهر، بعد التوصل إلى اتفاق مع الحكومة. وأسهمت التسوية في نزع فتيل التوتر كما حالت دون ضياع السنة الأكاديمية. وفي غضون ذلك، قدم التحالف الوطني للنقابات في ٢٨ أيلول/سبتمبر قائمة بالتظلمات إلى وزير النقل، تشمل ما يلي: (أ) دفع

متأخرات المرتبات؛ و (ب) إنشاء صندوق استثماري مستقل لدفع الأجور؛ و (ج) تنفيذ اللوائح التي تنظم الخدمات الحكومية العامة بصورة أفضل. وأنا أشجع الحكومة والنقابات على أن تبقي على حوار بناء بشأن هذه التطلعات.

٢٨ - وفي الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١٣ تموز/يوليه، قامت بعثة لصندوق النقد الدولي بزيارة إلى البلد لاستعراض التطورات المستجدة في المجالين الاقتصادي والمالي، ولإجراء مناقشات بشأن برنامج متوسط الأجل يمكن دعمه بترتيب في إطار التسهيل الائتماني الممدد. وخلصت البعثة إلى أنه كانت ثمة حالات تراجع مالي كبيرة، أدت إلى تراكم متأخرات المدفوعات الداخلية والخارجية. ووافقت السلطات على اتخاذ تدابير تصحيحية، كأساس لاستئناف مناقشات البرامج. وفي الفترة من ٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت بعثة أخرى لصندوق النقد الدولي بزيارة إلى البلد لإجراء مشاورات المادة الرابعة في إطار النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، ولكي تقيّم مع الحكومة التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التصحيحية.

٢٩ - وأشارت الحكومة إلى تصميمها على تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة. وفي ٨ آب/أغسطس، أنشأ رئيس الوزراء لجنة مكلفة بمراجعة حسابات الخدمة المدنية، بالتعاون مع ديوان المحاسبة. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وعند افتتاح الحلقة الدراسية الوطنية الأولى المعنية بالمالية العامة، دعا الرئيس بوزيزي إلى الشفافية في صياغة الميزانيات وإدارة الأموال العامة، وأعرب عن التزامه الراسخ بمحاربة الفساد عن طريق مقاضاة أي مجرم. وفي وقت لاحق، قام الرئيس بوزيزي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بإقالة المدير العام للخزانة بدعوى تأخيرته للتحقيقات في احتلاس أموال الدولة.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت الحالة الإنسانية موجات جديدة من تشريد المدنيين الفارين من أعمال العنف في مختلف أنحاء البلد. وفي أيلول/سبتمبر، أدى القتال بين اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في مقاطعتي فاكغا وكوتو العليا إلى تشريد ١٥ ٠٠٠ شخص. وفي مطلع آب/أغسطس، حملت أعمال العنف المحلية بين الرعاة وسكان القرى في مقاطعة أوهام عدداً آخر على الهروب، بلغ ٢ ٥٠٠ شخص.

٣١ - ووفقاً لاستعراض لأنماط التشريد في البلد أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر، هناك الآن ما يناهز ١٦٩ ٥٠٠ من ضحايا التشريد في البلد. ويتضمن هذا العدد ١٠٣ ٠٠٠ من المشردين داخلياً و ٦٦ ٥٠٠ من العائدين حديثاً (يشملون كلا من المشردين داخلياً واللاجئين سابقاً)

الذين عادوا إلى مقاطعات تنسم بأوضاع هشة ومضطربة، لا سيما في شمال غرب البلد، والذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولا يزال في جمهورية أفريقيا الوسطى ما مجموعه ١٧ ٧٥٠ لاجئا من البلدان المجاورة.

٣٢ - وبينما تحسنت إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة في مقاطعة بامينغي بانغوران، فإن إمكانية الوصول إلى مقاطعة فاكاجا والمقاطعات الجنوبية الشرقية تظل محدودة وهشة للغاية بسبب استمرار الأنشطة الإجرامية وتهديد جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك مخاطر الاختطاف والنهب. وفي هذه المناطق، يقدم عدد قليل من المنظمات غير الحكومية المساعدة الإنسانية من خلال نهج التحكم من بعد.

٣٣ - ولم تدخر الأمم المتحدة جهدا في معالجة الحالة الإنسانية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد برنامج الأغذية العالمي ٢٧٨ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة والمتضررة من النزاع بتقديم مواد غذائية أساسية، ومن بينهم ٢٣١ ٥٠٠ من أطفال المدارس و ١٦ ٩٠٠ من المشردين داخليا و ١٤ ٠٠٠ من اللاجئين و ٦ ٠٠٠ من المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و ٥ ٠٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية و ٣ ٩٠٠ من النساء الحوامل والمرضعات.

٣٤ - وتصديا لتفشي وباء الكوليرا في مقاطعتي لوباي وأومبلا - ميوكو في أيلول/سبتمبر، أنشأت الحكومة وشركاؤها في التنمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لجنة للطوارئ لتنسيق الأنشطة بغرض منع زيادة انتقال الكوليرا، بما في ذلك حملة للاتصال موجهة إلى الأسر المعيشية في كل من الحواضر والقرى. وقد جرت تعبئة المئات من المتطوعين عن طريق الحكومة والمجتمع المدني للقيام بزيارات مباشرة للأسر.

٣٥ - وهناك عجز مستمر في تمويل الأنشطة الإنسانية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى. فمن مبلغ ١٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي طلب توفيره للبلد خلال عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١١، لم يكن قد تم حشد سوى ٥٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهو ما يغطي نسبة تقل عن ٤١ في المائة من الاحتياجات المقدرة. وتتمثل أكثر المجالات افتقارا إلى التمويل في الإنعاش المبكر (١٢ في المائة) والمساعدة المتعددة القطاعات المقدمة إلى اللاجئين (١٢ في المائة) والحماية (١٩ في المائة) والصحة (٢٠ في المائة). وقد حشد الصندوق المشترك للمساعدات الإنسانية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى مبلغ ٨,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، مقارنة بمبلغ ١١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠.

ثامناً - الأنشطة التنفيذية لدعم الإنعاش والتنمية

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مكّنت المشاريع التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالشراكة مع وزارة التعليم والمنظمات غير الحكومية، ١٥٩ ٧٤٠ طفلاً، من بينهم ٩٩٣ ٦١ فتاة، من العودة إلى المدارس الابتدائية. وحتى الآن، تم في عام ٢٠١١ تحديد أو بناء ١٧٧ غرفة دراسة، وأنشئت ١٠ مواقع آمنة للتعليم لضمان أمن ٨٠٠ طفلاً من الأطفال الذين هم دون سن الدراسة. وإضافة إلى ذلك، ولتلبية الاحتياجات الناجمة عن الافتقار إلى المعلمين المؤهلين في البلد، دربت اليونيسيف ١٧٨ ١ من الآباء - المعلمين.

٣٧ - وفي إطار ورقة استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، ساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الحكومة على تصميم العنصر الزراعي من الدعامة الثانية للإنعاش الاقتصادي. وتم تحديد المواطن الرئيسية للتنمية الزراعية، وقدمت الفاو الدعم إلى الحكومة من أجل بلورة استراتيجية بشأن التنمية الريفية والزراعة والأمن الغذائي.

٣٨ - ووفر صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لإعداد وثائق المشاريع ولجهود الدعوة اللازمة للتحضير للتعداد العام للسكان والمساكن المزمع إجراؤه عام ٢٠١٣. كما وفر الصندوق الدعم لإجراء الدراسة الاستقصائية العنقودية الرابعة المتعددة المؤشرات التي كشفت أن ٥,٩ في المائة من عامة السكان مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١١ مقارنة بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. ويعكس ذلك استقراراً تدريجياً في معدلات الإصابة.

تاسعاً - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٩ - منذ صدور تقرير الأخير، ظلت حالة حقوق الإنسان تبعث على بالغ القلق وذلك رغم الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليون. ولاحظ المكتب العديد من الحالات التي تنطوي على أعمال عنف ارتكبتها قوات الأمن والدفاع في حق المدنيين، بما فيها حالات إعدام خارج نطاق القضاء، وهناك أيضاً الكثير من حوادث إساءة المعاملة، بما في ذلك التحرش بالسكان وابتزازهم عند نقاط التفتيش في المناطق الخاضعة لسيطرة أو هيمنة الجماعات المسلحة. وتُجري ممثلي الخاصة حالياً، بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، استعراضاً شاملاً لحالة حقوق الإنسان في البلد من أجل تقديم توصيات بشأن السبل التي يمكن بها معالجة هذه المسألة بشكل أفضل.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المتكامل تنظيم دورات تدريبية لقوات الأمن والدفاع تركز على سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

كما نظم المكتب المتكامل برنامجاً تدريبياً لفائدة ٤٢ عضواً من المجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلية، من بينهم سبع نساء، في مجال رصد حالات وانتهاكات حقوق الإنسان.

٤١ - ولا تزال مسألتان هامتان من مسائل متعلقة بحقوق الإنسان تستوجبان أن توليهما السلطات الوطنية قدراً كافياً من الاهتمام. أولاً، هناك أعداد متزايدة من ضحايا "عدالة الغوغاء" تقع عقب مزاعم بممارسة السحر. ومعظم هؤلاء الضحايا من الأفراد المهمشين، بمن فيهم الأرامل وأطفال الشوارع والأيتام. وثانياً، أشارت عدة من بعثات رصد حقوق الإنسان، في مقاطعة أواساً أساساً، إلى استمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للفتيات. وقد لاحظ المكتب المتكامل أيضاً استمرار حالات العنف الجنسي والعنف العائلي ولا سيما في مقاطعتي أوهام وأوهام بندي. وغالباً ما تُحرم الضحايا من اللجوء إلى العدالة بسبب الضغوط العائلية.

٤٢ - وللتصدي لذلك، ييسر المكتب المتكامل عملية استشارة وطنية حول العنف الجنسي والجنساني في إطار الأعمال التحضيرية لاجتماع القمة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في كمبالا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وذلك بدعم من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى. وقد ضمن المكتب أيضاً الحصول على تمويل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم برنامج شراكة بين منظمة غير حكومية وطنية وأخرى دولية لتقديم المساعدة الطبية والنفسية والقانونية إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني، بمن فيهم المتضررون من الهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة في بلدة بانغاسو في مقاطعة مبومو.

٤٣ - كما شارك المكتب المتكامل في أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الحكومة، ونفذ برامج لبناء القدرات لفائدة المؤسسات والسلطات الوطنية فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك في المناطق النائية. وقدم المكتب المتكامل المشورة التقنية والدعم المالي إلى السلطات الوطنية من أجل صياغة تقريرها الدوري عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٤ - وفيما يتعلق بسيادة القانون، عقد الرئيس بوزيزي اجتماعاً لمجلس القضاء الأعلى في تموز/يوليه، وأعلن عن تعيينات قضاة جدد وتغييرات في مناصب القضاة طال انتظارها داخل عدة هيئات قضائية. كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير محاكمة صحفيين، وُجّهت لهما في البداية تهمة التحريض على الكراهية والعصيان المدني، ولكنهما أُدينوا في نهاية المطاف بتهمة التشهير بالوزير المنتدب لشؤون الدفاع، الذي اتهمه باختلاس صناديق المعاشات التقاعدية للمتقاعدين العسكريين. وأثارت هذه المحاكمة قضية حرية الصحافة في البلد، وانتهت

بصدور حكم تاريخي أسقط التهم الجنائية وأكد مجددا قانون عام ٢٠٠٥ المتعلق بحرية الاتصال، الذي يلغي تجريم المخالفات الصحفية، ويحل محل القانون الجنائي.

٤٥ - ومن خلال برنامجه لتعزيز سيادة القانون، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تنفيذ الخطة الوطنية العشرية لإصلاح النظام القضائي. وفي إطار المساعي لتقريب العدالة من عامة الناس، ساعد البرنامج الإنمائي على إقامة ١٢ محكمة متنقلة في مقاطعات أوهايم وأوهايم بندي وكيمو وناغا غريبيزي في الفترة من ٢٥ تموز/يوليه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر. وأصدرت هذه المحاكم المتنقلة أحكاماً بشأن ٤٦٠ شخصاً من بينهم ١١٥ امرأة. كما ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تصميم أدوات عمل للإبلاغ بشكل منهجي عن الجلسات، وقدم دعماً لوجستياً إلى المحاكم الإقليمية في باوا وبوكرانغا وباتانغافو. وأخيراً، قام البرنامج الإنمائي بإصلاح أو بناء مركزي شرطة وخمسة مراكز احتجاج وخمسة محاكم وثلاثة مراكز قانونية في أنحاء مختلفة من البلد.

٤٦ - كما وفر البرنامج الإنمائي الدعم لمكتب المفوض السامي المكلف باللامركزية والهيكلية الإقليمية من أجل تنظيم حلقة عمل وطنية للتصديق على مشاريع القوانين واللوائح، التي ستشكل الإطار القانوني للامركزية، والتي يُرتقب عرضها قريباً على مجلس الوزراء والجمعية الوطنية للموافقة عليها. وفي إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا والاتحاد البرلماني الدولي، وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أيضاً للجمعية الوطنية لتنظيم حلقة عمل لبناء القدرات في مجال التمثيل والتشريع.

٤٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركّز مكتب الأمم المتحدة المتكامل الأنشطة التي يضطلع بها في قطاع الإصلاحات على إشراك المجتمعات المحلية في رصد حقوق المجرمين وتسهيل إعادة إدماج السجناء السابقين في المجتمع. وفي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، قام المكتب بتجنيد وتدريب مجموعة أولى تضم ٢٠ متطوعاً، من بينهم ٦ نساء، من السكان المقيمين في المنطقة المحيطة بسجن بوسيمبيلي (مقاطعة أومبيللا - مبوكو) بغرض توسيع نطاق التدريب ليشمل مواقع أخرى. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المتكامل بتدريب ٣٠ مسجلاً وموظفاً من موظفي السجون، من بينهم ٧ نساء، على قانون ومبادئ حقوق الإنسان وإدارة السجون القائمة على احترام حقوق الإنسان.

عاشراً - حماية الأطفال

٤٨ - لا يزال الأطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة في أفريقيا الوسطى، التي وقّعت اتفاق ليرفيل للسلام الشامل (اتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع، والجبهة الديمقراطية لشعب

جمهورية أفريقيا الوسطى، وحركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة)، وكذلك مع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام وميليشيات الدفاع الذاتي. وقد أفيد أن تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع عمدا إلى تجنيد واستخدام الأطفال خلال الاشتباكات التي دارت بينهما في شهر أيلول/سبتمبر. وفي ١٤ تموز/يوليه، التقت بعثة مشتركة بين اليونيسيف ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية ومجلس اللاجئين الدائم لقياد تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام في أكرو سولباك، وتحققت من وجود ما يقرب من ٧٥ طفلا في صفوف هذه الجماعة، وبدأت التفاوض بشأن خطة عمل لوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقع الجيش الشعبي لإعادة إرساء الجمهورية والديمقراطية خطة عمل مع الأمم المتحدة لوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام وثيقة مماثلة شهدت عليها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة رادىكا كوما راسوامي.

٤٩ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، تأسست فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتضم عضوية فرقة العمل المكتب المتكامل ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية والبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. ومنذ إنشائها، اضطلعت فرقة العمل بدور رئيسي في مجال الدعوة استهدف الحكومة والجماعات المسلحة من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة ومنع وقوعها إضافة إلى جمع ورصد المعلومات عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال المتضررون من النزاع. وقد يسّر ذلك تضمين ورقة استراتيجية الحد من الفقر أحكاما بشأن التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

٥٠ - كما حدثت عدة تطورات إيجابية على مستوى حقوق الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٨ تموز/يوليه، أطلق رئيس وزراء المجلس الوطني المشترك بين الوزارات لحماية الطفل ولدى فرقة العمل المركز الاستشاري فيه. وسيعزز المجلس حقوق الطفل في الحكومة، وسيكون بمثابة منتدى للتفاعل بانتظام بين فرقة العمل القطرية والحكومة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الطفل.

٥١ - وبدعم من اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب المتكامل، نظّمت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية أول منتدى وطني من نوعه بشأن تسجيل المواليد. ومنذ آب/أغسطس، يقدم أعضاء لجنة متابعة المنتدى الدعم إلى الحكومة في إطار الجهود التي تبذلها لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها أثناء المنتدى لتعزيز وتحسين تسجيل المواليد.

٥٢ - ومنذ حزيران/يونيه، نظّمت اليونسيف والمكتب المتكامل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أكثر من ١٠ برامج تدريبية بشأن حقوق المرأة والطفل استفاد منها أفراد قوات الأمن والدفاع وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلو المجتمع المدني في بانغي وفي خمس مقاطعات (بامينغي - بانغوران ومبومو العليا ومامبيري كاديي ونانا - غريبيزي ونانا - مامبيري). وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونسيف بتدريب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في أوبو على الانتهاكات الجسيمة الستة وعلى مدونة قواعد السلوك العسكرية.

حادي عشر - أنشطة لجنة بناء السلام

٥٣ - زار وفد من لجنة بناء السلام جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٠ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم التقدم المحرز في عملية بناء السلام في البلد، وللمقابلة الجهات المعنية الرئيسية الوطنية والدولية. وخلال هذه الزيارة، عرضت الحكومة على الوفد المستجدات المتعلقة بوضع الصيغة النهائية لورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي قد تشكل أساساً لانخراط لجنة بناء السلام في المستقبل في هذا البلد، بعد إنجاز الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية عام ٢٠١١. وشجعت اللجنة السلطات أيضاً على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الالتزامات الثابتة التي تعهدت بها الحكومة الجديدة، ولا سيما تلك المتصلة بالإصلاحات الانتخابية وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأكدت السلطات الوطنية للوفد تصميمها على الوفاء بتلك الالتزامات، فضلاً عن الالتزامات التي تعهدت بها في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وسيادة القانون، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي. وفي التقرير الذي أعده وفد لجنة بناء السلام عن مهمته، تقدم وفد اللجنة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن الوضع الإقليمي، وأهمية المضي قدماً بسرعة وبشكل حاسم في ما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين، عقب مرحلتين نزع السلاح والتسريح من العملية، وبلورة استراتيجية وطنية لقطاع الأمن، وتعزيز العلاقات مع صندوق النقد الدولي.

ثاني عشر - صندوق بناء السلام

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق تقدم مطرد في تنفيذ المشاريع الـ ١٤ الممولة من التخصيص الثاني البالغ ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، الآتي من صندوق بناء السلام في إطار خطة الأولويات المنقحة، حيث سجل معدل إنجاز يقدر بنسبة ٣٠ في المائة في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقد قامت ثمان وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة وهي: منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، مع شركائها الوطنيين بتنفيذ أنشطة تتعلق بزرع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، وجني فوائد السلام الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتأثرة بالتراع.

٥٥ - وتشمل هذه الأنشطة بناء قدرات ٨٩ جمعية نسائية في مجال الأنشطة المدرة للدخل (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وتوزيع ٣ ٥٠٠ نسخة من قانون العقوبات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية وتنظيم تدريب لـ ٢٨ قاض (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وتنظيم تدريب لفائدة ٣٠ من المرشدين الاجتماعيين الحكوميين وموظفي منظمين غير حكوميين وطنيين في مجال تقديم المساعدة النفسية - الاجتماعية والقانونية لمركبي الجرائم من الإناث والأحداث (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وكذلك أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خمس مؤسسات تمويل بالغ الصغر يستفيد منها ٨٣٧ ١٠ شخصا في المناطق الريفية.

ثالث عشر - التكامل ورؤية مشتركة للأمم المتحدة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٦ - يعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى كمكتب متكامل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد اتفق جميع العناصر الذي يتكون منها وجود الأمم المتحدة في البلد على مجموعة من أولويات بناء السلام يعكسها الإطار الاستراتيجي المتكامل لعام ٢٠١١، وإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، الذي يتماشى بشكل وثيق مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع مكتب الأمم المتحدة المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري خطط عمل لأركان إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية بما في ذلك الاحتياجات من الموارد، تشمل: (أ) توطيد السلام، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ (ب) الاستثمار في رأس المال البشري ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

و (ج) تعزيز التنمية المستدامة والدائمة. ووُضعت أيضا أطر الرصد والتقييم للتمكن من تقييم التقدم المحرز في تحقيق نتائج بناء السلام المتفق عليها.

رابع عشر - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف حاسم. وقد أبدت الحكومة الجديدة التزامها بتوطيد السلام وبالتصدي للتحديات المتبقية في عملية بناء السلام بواسطة برنامج شامل. ولكن غياب المجال السياسي للمعارضة زاد من أجواء التوتر في البلد. ويعد احترام حرية التعبير والاجتماع وكذلك احترام سيادة القانون والمؤسسات الوطنية أمورا جوهرية للديمقراطية. وإنني أرحب بعزم الحكومة على العمل من أجل اتباع نهج سياسي شامل لإصلاح قانون الانتخابات وإنشاء هيئة دائمة لإدارة الانتخابات تكون مسؤولة عن تنظيم الانتخابات في المستقبل. وينبغي أن يسهم ذلك في استعادة الثقة بين جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني.

٥٨ - وأرحب أيضا بالتقدم الكبير الذي أُحرز في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد. ويعد الانتهاء من هذه العملية، وخاصة إعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل مستدام، أمرا حيويا بالنسبة لأمن واستقرار البلد. ويجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي متناسبة مع الجهود التي تبذلها الحكومة. وأحث السلطات الوطنية، مرة أخرى، على وضع استراتيجية ذات مصداقية وقابلة للاستمرار لإصلاح قطاع الأمن، وأحث الشركاء الثنائيين للبلد على دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومساعدة الحكومة في تعزيز الفعالية والمساءلة والشفافية لمؤسساتها الأمنية وهيئاتها الرقابية.

٥٩ - ويساورني القلق من أن القتال الذي نشب مؤخرا بين الجماعات المسلحة كانت له انعكاسات خطيرة على الحالة الإنسانية والأمنية. وأرحب باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر وأحث على تنفيذه بشكل كامل. ويجب على تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام الانضمام إلى اتفاق ليرفيل للسلام الشامل دون إبطاء. ومن المهم أن تظل جميع الجماعات المسلحة ملتزمة باتفاق ليرفيل للسلام الشامل وأن تكف عن ارتكاب أعمال العنف والاعتداء على المدنيين. وستواصل ممثلي الخاصة تعزيز الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق ليرفيل فضلا عن اتفاقات المتابعة الأخرى.

٦٠ - ويثير وجود زعيم المتمردين التشاديين بابا لاديه في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى مخاطر أمنية شديدة ويهدد الجهود المبذولة لتوطيد السلام. وأشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على التواصل مع حكومة تشاد وتكثيف جهودها في دعم المفاوضات بين تشاد وزعيم المتمردين. وسيواصل المكتب المتكامل لبناء السلام دعمه للجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد.

٦١ - ولا يزال القلق يساورني من انتهاكات حقوق الإنسان والتعدي عليها ولا سيما في مناطق النزاع، ومن مدى إفلات مرتكبي مثل هذه الجرائم من العقاب. وأحث السلطات الوطنية على ضمان مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم أفراد قوات الأمن والدفاع والجماعات المسلحة. وضمان المساءلة أمر حاسم لمعالجة الإفلات من العقاب وللردع عن ارتكاب انتهاكات جديدة للحقوق. وسيستمر المكتب المتكامل ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية في رصد حالة حقوق الإنسان في البلد عن كثب وتقديم التقارير بشأنها، ومساعدة أصحاب المصلحة المعنيين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشركاءها الدوليين على تقديم أقصى دعم ممكن لنظام العدالة في البلد.

٦٢ - وأرحب بتوقيع الجيش الشعبي لإعادة إحلال الديمقراطية وتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام خطة عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأشجع بقوة جميع الجماعات المسلحة المسجلة الأخرى (انظر S/2011/241 و A/65/820-S/2011/250) على توقيع خطط عمل مماثلة. فالأطفال يجب أن يلتحقوا بالمدارس لا بالجماعات المسلحة. وألاحظ مع القلق أن ميليشيات الدفاع الذاتي تواصل تجنيدها واستخدامها للأطفال. وأحث الحكومة على استخدام نفوذها لدى تلك الميليشيات من أجل ضمان خلو صفوفها من الأطفال، وتوقيعها على خطة عمل مع الأمم المتحدة.

٦٣ - ولا تزال المرأة تعاني من التمييز الشديد ضدها على الرغم من كل الجهود المشجعة التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. وأكرر ندائي إلى الحكومة والجمعية الوطنية للإسراع في اعتماد قانون الأسرة المنقح، الذي سيقطع شوطا كبيرا في مواصلة تكريس المساواة بين الجنسين في التشريعات الوطنية. وكذلك أدعو الحكومة والجهات الوطنية المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات إضافية ضرورية لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك الحكومة والجمعية الوطنية، وذلك بدعم من الشركاء الدوليين.

٦٤ - وأرحب بالمبادرات الأخيرة، والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة لتعزيز الحكم الرشيد، وخاصة في مجال إدارة المالية العامة والموارد الطبيعية، وفي مكافحة الفساد المتوطن، الذي يمثل عائقا كبيرا للشركاء والمستثمرين. وأشجع الحكومة على التفاعل بطريقة أحدى مع مؤسسات بريتون وودز. فالمساعدة التي تقدمها هذه المؤسسات تعد عاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد وتحقيق التنمية في البلد.

٦٥ - وأود أن أعرب عن تقديري للمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية لما قدمته من مساهمات، وكذلك للشركاء الثنائيين لدعمهم المتواصل لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأثني أيضا على لجنة بناء السلام لاهتمامها الدؤوب بجمهورية أفريقيا الوسطى.

٦٦ - وستنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونظرا إلى الدور القيادي الذي يُطلب إلى المكتب أدائه في توطيد السلام وعملية المصالحة، وإلى ضرورة استمرار دعم الأمم المتحدة المتكامل لجمهورية أفريقيا الوسطى في سياق تصديها لتحديات بناء السلام، وفي أعقاب المشاورات مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حسبما أقره مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2009/5)، لمدة سنة أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسيواصل المكتب المتكامل، في السنة القادمة، تنفيذ ولايته بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية ومع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز بوجه خاص على المصالحة، وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة على امتداد إقليمها الوطني، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

٦٧ - وأخيرا، أود أن أشيد بموظفي المكتب المتكامل لبناء السلام بقيادة ممثلي الخاصة، مارغريت فوغت، لتفانيهم وعملهم الدؤوب في أجواء صعبة، وبمكتب الأمم المتحدة القطري على الجهود الجبارة التي يبذلها دعما لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.